أثر جائحة كوفيد-19 على السياسات العامة للدول – دراسة حالة دول شمال أفريقيا

The impact of the Corona pandemic on the public policies of countries - a case study of North African countries

زكريا حسن حسين أبو دامس[1*]

[1] مركز أريام لمبحوث و الدراسات، (الأردن)

zak_abudames@yahoo.com

دينا أحمد عمر[2]

[2]الجامعة التقنية نينوى ، (العراق)

Dinaao@ntu.edu.iq

تاريخ الارسال: 2022/05/05 تاريخ القبول: 2022/11/23 تاريخ النشر: 2023/02/01

ملخص: شكلت جائحة كوفيد-19 مثالا كبيرا للتحدي الصارخ الذي واجه دول شمال أفريقيا ، فشكلت أثار سلبية وأضحة لم تستطع معها الدول التماشي مع سياساتها وخططها السياسية والاقتصادية الى درجة تعطل هذه الحياة مع هذه الدول ،فشكلت أعباء ثقيلة فوق ماهو مثقل أساسا"خصوصا مثل مجتمعات دول شما أفريقيا والتي تعاني هي أساسا"من مشاكل متعددة للحاق ببرامج التنمية والتقدم،مما أسهم هذا الوضع الجديد في تكريس ماكان قائما" فزاد التخلف تخلفا وتراجعت عجلة التنمية الى الوراء في ظل هذا الظرف المستجد والذي أصاب العالم كله، وفي ظل حالة التعافي بقيت ولازالت الآثار السياسية والاقتصادية تعيش حالة هذه الجائحة ،وعليه كانت هذه الورقة التي تبحث في الجوانب العامة لدول شمال أفريقيا.

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد-19 ،دول شمال أفريقيا،الاثار الاقتصادية والاجتماعية، الاثار السياسية والأمنية،السياسات العامة للدول.

Abstract: *The COVID-19 pandemic has set a great example of the challenge facing the countries of North Africa, and it formed negative and obvious effects with which countries were unable to cope with their political and economic policies and plans to the point of disrupting this life with these countries, so it formed heavy burdens above what was already burdened, especially like the societies of North African countries. Which mainly suffers from "multiple problems to catch up with development, new situation in perpetuating what was already in place." The underdevelopment increased and the backwards in light of this new circumstance that affected the whole world, and in light of the state of recovery, the political and economic effects remained and still are. The state of this pandemic is living, and accordingly this paper was looking at the general aspects of North African countries.*

key words: Covid-19 pandemic, North African countries, economic and social effects, political and security effects, public policies of countries.

* المؤلف المرسل.

1.مقدّمة:

أدت الأزمة التي سببتها جائحة COVID-19 إلى هبوط الاقتصاد العالمي إلى أدنى مستوى له منذ الحرب العالمية الثانية ، مما زاد من مشاكل الاقتصاد الذي يعاني بالفعل من أزمة ما قبل عام 2008. وفي الواقع ، تتوقع أحدث توقعات UNDESA أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة -3.2٪ في عام 2020 يتبعه فقط انتعاش خجول متوقع للعام المقبل. إلى جانب تأثيره على صحة الإنسان (الذي يتجسد من خلال معدلات الاعتلال والوفيات) ، فإن فيروس كورونا المستجد يضرب بشدة الاقتصاد العالمي من خلال تقليص مباشر للنشاط الاقتصادي بسبب الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة ، وبشكل غير مباشر من خلال تعطيل سلاسل القيمة العالمية (تمثل ما يقرب من النصف. التجارة العالمية) في اقتصاد عالمي شديد الترابط. وقد أدى ذلك إلى انخفاضات مفاجئة في أسعار السلع الأساسية ، مما أثر سلبا على البلدان المصدرة للسلع الأساسية ، وانخفاض الإيرادات المالية ، وإيرادات النقد الأجنبي ، والتدفقات المالية الأجنبية. كما أثرت قيود السفر بشكل كبير على الصناعات مثل الخطوط الجوية والسياحة والفنادق. والنتيجة ستكون الزيادة الكبيرة في العمالة الناقصة والبطالة. وفقًا لمنظمة العمل الدولية (2020) ، اعتبارًا من أبريل 2020 ، أثرت إجراءات الإغلاق الجزئي على ما يقرب من 2.7 مليار عامل ، يمثلون حوالي 81 في المائة من القوى العاملة في العالم،كما تشير التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية في الأول من نيسان (أبريل) إلى أن ساعات العمل ستنخفض بنسبة 6.7 في المائة في الربع الثاني من عام 2020 ، أي ما يعادل 195 مليون عامل بدوام كامل. ويمكن أن تصل خسارة الوظائف المعادلة بدوام كامل في شمال إفريقيا إلى 5 ملايين في عام 2020.

-مشكلة البحث: كانت إشكالية هذا البحث أن ظروف هذا الفيروس قد أثر وأضحا بدول شمال أفريقيا في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية ،والاجتماعية...الخ.

- أهمية البحث: تنبع اهمية البحث من انها تسلط الضوء على واحدة من هذه الازمات الدولية الحديثة والتي كانت لها اثار مدمرة على كل دول العالم وشعوبها،فاصبحت ظاهرة هامة تسترعي الانتباه والدراسة.

-فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية أساسية عدم توفر الوعي الثقافي الخاص بأهمية الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الي تتركها جائحة كوفيد-19 في دول شما افريقيا وأن هناك تأثير سلبي لهذه الاثار في هذه الدول.

- هدف البحث: يهدف البحث الى تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لـ COVID-19 في منطقة شمال إفريقيا. وهو يتضمن مجموعة من خيارات السياسة للحد من الآثار السلبية للأزمة وضمان مراعاة احتياجات الفئات الضعيفة من السكان.

- منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي ، وتم تحديد الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجائحة كوفيد-19 والتي تفترضها النظرية الاقتصادية أو التي وردت في الأدبيات

الاقتصادية عن البحث العلمي في دول شمال أفريقيا خلال عام2020. ومحاولة التوصل الى استنتاجات هامة لهذه الاثار على دول شمالأفريقيا(الجزائر،مصر،تونس،ليبيا،المغرب،موريتانيا والسودان).

-خطة البحث:وفقا لأهداف البحث تم تقسيم البحث على النحو الاتي:

أولا: نظرة تاريخية عن الأوبئة في العالم

ثانيا: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 في دول شمال أفريقيا

ثالثا: الاثار السياسية والامنية لجائحة كوفيد-19 في دول شمال أفريقيا

2-نظرة تاريخية على الاوبئة في العالم

تفشت العديد من الامراض على مر التاريخ في العالم وتسببت بنتائج كارثية –اذ تسبب الطاعون في مقتل الكثير من الناس واودى بحياة عشرات الملايين ،وفي القرن الرابع عشر(1343-1351) اثر على ثلث سكان اوروبا الى درجة ان اصبح اسمه الموت الاسود لانه يشكل بقع سوداء على الجسم، وقدر عدد الذين ماتوا بسببه حوالي 100 مليون شخص،وبعد ثلاثة قرون (1602-1647)اجتاح اشبيلية وقضى على 76.000 شخص اي حوالي ربع سكان الاندلس، ثم لندن في(1665-1666) اذ قتل 20% من سكانها ، ومازالت اثاره ماثلة الى ايامنا هذه كما يقول العلماء، ويقتل مابين100-200 شخص في السنة، اذ تسببه احد انواع البكتريا ، ثم مرض الحمى النازفة(Cocolieitli) الناشئة من فيروس (VHF) والتي اجتاحت المكسيك (1545-1548) وادت الى قتل عدد يتراوح بين خمسة ملايين الى خمسة عشر مليون وسمي بالوباء العظيم، ثم تسببت الكوليرا في اسيا واوربا(1817-1824) في موت عشرات الالاف من الناس ثم انتقل الى اليابان1817 ،وموسكو1826 ، وبرلين وباريس ولندن عام 1831، والامبراطورية العثمانية خلال حرب البلقان(1912-1913) مما ادى الى موت عدد كبير ،وتشير احصائيات منظمة الصحة العالمية ان المصابين بها يتراوح سنويا مابين 1.3-4 مليون حالة،اما التيفوس(1848) المرض المعدي الاكثر انتشارا، فقد تسبب في مقتل 20000 الف شخص من المهاجرين الايرلنديين الذين فروا الى كندا،ثم عاد في الحرب العالمية .

الاولى بين جيوش دولة اوربا الشرقية وتسبب في موت 150.000 شخص في يوغسلافيا وحدها، كما يقال ايضا ان 3 ملايين ماتوا اثناء الحرب الاهلية الروسية اذ وصلت ذروته عام 1922باصابة 25-30 مليون حالة(صباح،9،2020).

ثم ظهرت الانفلونزا الاسبانية المميتة بين عامي(1918-1920) والتي يسببها فيروس HiMi وتسببت في وفاة(50-100) مليون شخص في ظرف 18 شهر تقريبا، اذ قدرت اعداد الاصابات بحوالي 500 مليون اصابة، وتميز بان اصابته كانت لجميع الاعمار خاصة الشباب دون ان يحدث مشاكل بالجهاز المناعي، ثم ظهرت انفلونزا الخنازير بين عامي (1957-1958) وتسببت في قتل مليون شخص، ثم عاود الانتشار ثانية في العام 2009 وقتل حوالي 28.4500 شخص ،بينما قتل الجدري 30% من المصابين عام 1980م ثم تبعه

مرض الايدز(نقص المناعة البشرية)عام 1981 منهم 940.000 شخص عام 2007م، وفي العام 2014 تم الابلاغ عن حوالي 36.9 مليون شخص في جميع انحاء العالم ،ثم ظهر مرض (السارس) في هونغ كونغ بين عام(2002-2003) واودى بحياة 922 شخص واصابة 8422 حالة واعلنت منظمة الصحة العالمية في حينه ان عدد الوفيات بلغ نسبة(10.9%)، ثم ظهر فيروس ايبولا عام 1976 ليعاود الانتشار مرة ثانية بين عامي 2013-2016 في افريقيا وتسبب في وفاة 11.300 شخص في بلدان غرب افريقيا،ليبريا وسيراليون وانتهى في العام 2016(سليمان،12،2020).

ونحن اليوم امام ظاهرة جديدة لفيروس جديد مازالت اثاره ونتائجه قائمة حتى تاريخ اعداد هذا البحث، ولم يتم اكتشاف العلاج له وهو فيروس كورونا.

ويمكن تعريفه بأنه فيروس ظهر اواخر عام 2019 في مدينة ووهان الصينية وهو سريع الانتشاروله اعراض مثل الحمى الشديدة،السعال، الالتهاب الرئوي وتسبب حالات وفاه كثيرة خاصة فئة كبار السن.

3- الاثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 في دول شمال أفريقيا

أدى كوفيد -19 إلى ركود اقتصادي في شمال إفريقيا بشكل رئيسي من خلال تأثير تدابير الإغلاق التي اتخذتها الدول الأعضاء ، وانخفاض الطلب الخارجي ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية (النفط والغاز). من المتوقع أن ينخفض معدل النمو في المنطقة الفرعية إلى -1.8٪ في عام 2020.

وفقًا لتوقعات الأمم المتحدة ، سينخفض نمو دول شمال إفريقيا إلى -1.8٪ في عام 2020 ، مسجلاً خسارة تزيد عن 5.4 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة التي نُشرت في يناير من العام نفسه. يعتمد السيناريو الأساسي هذا على افتراضين: أولاً: ستؤدي إجراءات الإغلاق المستمرة إلى إبطاء انتشار الفيروس بشكل كبير قبل نهاية الربع الثاني. ثانيًا: ستبدأ معظم الدول في إعادة فتح اقتصاداتها تدريجياً بعد فترة أولية من أربعة إلى ثمانية أسابيع ، مع نوع من التباعد الاجتماعي. في أسوأ السيناريوهات ، ستنكمش اقتصادات هذه الدول بنسبة 5.4٪ في عام 2020 ، بينما في أفضل السيناريوهات ، ستنمو بنسبة 0.3٪ (2020,30,UNDESA).

وبالنظر إلى هيكل اقتصادات شمال إفريقيا ، يمكن فهم تأثير COVID-19 من خلال قناتين رئيسيتين. القناة الأولى هي الحد من النشاط الاقتصادي ؛ (1) نتيجة مباشرة لعمليات إغلاق البلدان ، (2) والنتيجة غير المباشرة من خلال تأثير الإغلاق العالمي على التجارة وحركة الأشخاص وفي الواقع ، أجبرت فترات الإغلاق التي فرضتها الحكومات غالبية الشركات إما على التوقف أو تقليص أنشطتها بشكل كبير. في المغرب ، على سبيل المثال ، أفادت المندوبية السامية للتخطيط (HCP) أنه في بداية أبريل 2020 ، توقفت 57٪ من جميع الشركات عن أنشطتها بشكل دائم أو مؤقت. في مجال التوظيف ، قدر HCP خسارة 726000 وظيفة ، ما يقرب من 20 ٪ من إجمالي الوظائف (باستثناء قطاعي المالية والزراعة).

تنظر القناة الثانية إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية ، وخاصة النفط والغاز ، والتي لها تأثير كبير على البلدان المعتمدة على النفط ، مع عواقب وخيمة على أوضاعها المالية والخارجية وفي مارس 2020 ، انخفضت أسعار الوقود بنحو 50٪ ، مما أدى إلى صدمة كبيرة لكل من الصادرات والإيرادات الحكومية في الجزائر وليبيا والسودان. في الجزائر ، تمثل المحروقات 96٪ من إجمالي الصادرات ، و 37٪ من الإيرادات الحكومية في السنوات الأخيرة

من المرجح أن تظل أسعار النفط منخفضة لفترة طويلة من الزمن ، بسبب الركود الاقتصادي العالمي. على المدى القصير ، بفضل قرار أوبك لخفض الإنتاج ، من المحتمل أن يصل خام برنت إلى مستوى 35 دولارًا أمريكيًا في عام 2020. هذا المستوى المنخفض يهدد استقرار الإيرادات المالية وقدرة الحكومات على دعم خطة التعافي. وسيكون انخفاض الإيرادات الحكومية تحديًا في المنطقة الفرعية بأكملها ، مما يزيد من تدهور عجز المالية العامة وزيادة الدين العام. بلغ إجمالي الدين الحكومي 77٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة الفرعية في 2018. بينما يمثل الدين الحكومي 33.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ، في عام 2018 ، وصل في السودان إلى 176٪ و 91.2٪ في مصر. في تونس ، ارتفع بشكل كبير من 54.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 إلى 73٪ في 2018. وانخفض الدين الحكومي في موريتانيا من 98.5٪ في 2015 إلى 72.4٪ في 2018. وأدت الزيادة في الدين إلى زيادة خدمة الدين (2019,26,ECA). من النتائج الأخرى لأزمة 19-COVID توافر الغذاء في هذه الدول قد تواجه نقصًا في الغذاء إذا استمرت جائحة 19-COVID لعدة أشهر. إن انتشار جائحة عالمي من شأنه أن يؤثر سلبًا على سلاسل الإمداد العالمية وإنتاج ونقل وتوزيع المنتجات الغذائية ، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات من قبل البلدان المنتجة للغذاء مثل المغرب. سيؤثر ذلك على الأمن الغذائي في العديد من بلدان شمال إفريقيا مثل الجزائر ومصر بسبب اعتمادها على الواردات الغذائية ، على الرغم من وجود عدم تجانس بين البلدان (الجدول 1).

جدول(1) الاحتياطيات في شهور الواردات السلعية (جميع البيانات لعام 2018 ، باستثناء الجزائر 2017).

نسبة الاعتماد على استيراد القمح	إجمالي الاحتياطيات بعدد شهور واردات البضائع	الدولة
72.2	19	الجزائر
42.1	6	مصر
---	70	ليبيا
87.1	3.3	موريتانيا

المغرب	5	42.1
السودان	0.2	18.3
تونس	3	59.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بياناتworld Bank(2020)

يقيس الجدول أعلاه عدد الأشهر التي يمكن لاحتياطيات بلد ما أن تحافظ على وارداتها، السودان لديه أدنى مستوى من الاحتياطيات الغذائية في شمال أفريقيا. يمكن أن تغطي احتياطياتها قيمة واردات أقل من شهر واحد. ومن ثم فهي معرضة بشدة لأي صدمة خارجية (مثل انخفاض أسعار النفط) من المحتمل أن تقلل من احتياطياتها. مع 19 و 70 شهرا على التوالي ، فإن الجزائر وليبيا لديهما أعلى الأرقام. من ناحية أخرى ، تُظهر نسبة الاعتماد على استيراد القمح ، والتي تقيس النسبة المئوية لواردات القمح ، أن الجزائر لديها نسبة عالية من الاعتماد على استيراد القمح. يبدو أن موريتانيا وتونس تمثلان أعلى مستوى من المخاطر ، مع انخفاض الاحتياطيات في شهور الواردات (موريتانيا 3.3 وتونس 3) وارتفاع نسبة الاعتماد على استيراد القمح (موريتانيا 87.1 وتونس 59.7).(2020,19,UNctad).

4-الاثار السياسية والامنية لفيروس كورونا على دول شمال افريقيا

إعتمدت دول شمال أفريقيا تدابير وقوانين طوارئ، وقد تنوعت هذه التدابير بين إغلاق المدارس،وسياسات العزل والحجر الصحي، وعمليات الإغلاق وحظر التنقل داخل المدن وفيما بينها، والفحوصات الصحية في المطارات والمعابر الحدودية، وتعليق الرحلات الدولية والوطنية، وقيود السفر الداخلية،والقيودعلى التجمعات العامة، وإغلاق الخدمات العامة والانتشار العسكري، وغيرها. إستندت هذه التدابير واللوائح إلى تعددية الأطر القانونية ، أن بلدان شمال أفريقيا إستخدمت مصطلحات مختلفة بدون تمييز: 'حالة طوارئ' ، 'حالة إستثناء' ، 'حالة حصار' ، حالة ضرورة' ، ومراسيم إعتمدتها الحكومات حسب الحاجة للتعامل مع الجائحة. ولا يحتوي أي من دساتير هذه الدول على أحكام بشأن 'حالة طوارئ صحية' محتملة يمكن تطبيقها لمواجهة كوفيد-١٩ أو حالات طوارئ مماثلة. ومع ذلك، إنتهزت دولة واحدة الفرصة باصدارهاء مرسوما مكّن الحكومة من إعلان حالة طوارئ صحية واتخاذ تدابير استثنائية لوقف إنتشار الفيروس. ويسلط هذا الارتباك ذو الدلالة، المرتبط بمحتوى دساتير هذه الدول وكذلك بمساراتها المؤسسية، الضوء على درجة عدم جاهزية هذه الدول من الناحية القانونية لمواجهة الجائحة أوحالات طوارئ مماثلة وتخضع هذه الدولء أيضا لآليات وصكوك دولية وإقليمية ملزمة وغير ملزمة. وتشمل الأخيرة الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، وأجندة الاتحاد الأفريقي٢٠٦٣ التي تنص على رؤية هي "أفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة، يقودها مواطنوها، بحيث تمثل قوة ديناميكية في الساحة الدولية" . وثمة

إثنان من التطلعات السبعة الواردة في هذه الأجندة وثيقي الصلةهنا: التطلع ٣ ،الذي يتصور " أفريقيا يسودها الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق أجندة٢٠٦٣مع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ .ويتماشىٍ كلا من التطلعين ٣ و٤ من أجندة الإنسان والعدالة وسيادة القانون" ، والتطلع ٤ ، الذي يدعو إلى " أفريقيا تنعم بالسلم والأمن" . وتنسجم ٢٠٦٣ٍ تمامامعهدف التنمية المستدامة رقم ١٦ ،الذي ينص على "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّشفيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات" . وأكثر الصكوك الملزمة أهمية على المستوى العالمي هو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث تنص المادة ٤ منه على قائمة بالحقوق غير القابلة للانتقاص، أي الحقوق التي لا يمكن تعليقها أو تقييدها،حتى أثناءحالات الطوارئ. وتتمثل المعايير الدنيا من ناحية حماية حقوق الإنسان أثناء حالات الطوارئ فيما يلي: بعض الحقوق غير قابلة للانتقاص؛ ينبغي أن ينص القانون على قيود الحقوق غير القابلة للانتقاص،ويجب أن تكونضرورية للغاية ومتناسبة مع الهدف المنشود وألا تؤثر على جوهر الحق؛ ويجب أن تكون القيود محددةٍ زمنيا وخاضعة لمراجعة دورية؛ وينبغي توفير آليات للسلطة القضائية بمجرد رفع حالة الطوارئ؛ ويجب وجود شكل من أشكال الرقابة على السلطة التنفيذية أثناء حالة الطوارئ. للإشراف على شرعية وتناسب تدابير الطوارئ التي تقيد الحقوق؛ ويجب إستعادة جميع الحقوق بالكامل(International Institute for Democracy,9,2020).

لقد خلفت جائحة كوفيد-١٩ وقوانين وتدابير مكافحتهٍ أثراءٍ جسيما على إقتصادات دول شمال أفريقيا، ففي هذه الظروف الهشةٍ إقتصاديا ،حيث تتأثر إيرادات التصدير ويقلل التباعد الاجتماعي النشاط المحلي، تنخفض الدخول بشدة، لاسيما لعمال القطاع غير المنظم وذوي المهارات المنخفضة، وبينهم أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر توقف السياحة والهبوط الحاد في أسعار النفط والغاز والانخفاض الشديد في تحويلات المواطنين المغتربين على الدخل .وقد تؤدي الآثار المتباينة للأزمة الصحية في المحاور الرئيسية—أثرياء مقابل فقراء، ومدينة مقابل الناتج المحلي الإجمالي إلى تفاقم اللا مساواة وتوتر التماسك الاجتماعي السياسي الأساسي في جميع هذه الدول ريف،ومنطقةمقابل منطقة، ومواطن مقابل مهاجر—إلى زيادة حدة الانقسامات الاجتماعية والسياسية القائمة.ويمكن أن تضاعف الجائحة هذه الضغوط عن طريق زيادة الاستقطاب السياسي حيث يوجد التزامهم العزلةٍغالبا في منازلهم، وعبر زيادة إستغلال الحكومات الأزمة لدفع أجنداتها الحزبية ،وهي قوة محركة يمكن أن تتفاقم عبر زيادة إعتماد الناس على الاتصال عبر الإنترنت أثناء بالفعل.ومع تفاقم الأزمة، قد تختلف الأطراف المتصارعة بشأن خطورة الوباء أو بشأن الرد الحكومي من المرجح أن تشكل ذروة جائحة كوفيد-١٩ٍضغوطا شديدة على قدرات الرعاية الصحية في دول شمال أفريقيا.فمعظم هذه الدول يعانيٍ أصلا من نقص الأطباء. كما تواجهٍ نقصا في أسرة المستشفيات وأجهزة التنفس الاصطناعي،ٍ

فضلا عن محدودية الوصول إلى مرافق غسل اليدين ومياه الشرب والصرف الصحي، مايجعل الحماية الفردية ضد الفيروس مهمة شاقة . كما سيؤدي نقص المعدات الطبية، بسبب إنخفاض مستورداتها والمنافسة الدولية عليها، إلى زيادة الضغط على نقاط الضعف.ٍوأخيرا، تواجه جميع هذه الدول مشكلة خطيرة هي الحصول على الخدمات العامة الأساسية، كالماء والطعام والتغذية والصرف الصحي وحماية البيئة والقدرة على تحمل تغير المناخ، لا سيما الفئات الأشد فقراً والأكثرٍ ضعفا، كالنساء واللاجئين والمهاجرين والنازحين. وهذا يفسر جزئياً تفاقم المشكلات المتأصلة أثناء إنتشار الوباء، كالعنف القائم على النوع الاجتماعي والفساد والفقر . وسيزيد ارتفاع مستويات إنعدام الأمن الغذائي. فالإمدادات الغذائية تتأثر بقيود النقل، بينما أثرت مجموعة من صدمات تغير المناخ كالجفاف والفيضان والجراد الصحراوي على الإنتاج والأسعار في بعض المناطق. وسوف يتفاقم الاضطراب الاقتصادي في غياب إستراتيجية مواجهة كلية وشاملة وتشاركية في هذه الدول، لكن نطاق مثل هذه الإجراءات محدود بسبب ندرة الموارد وسرعة نضوبه من منظور آخر(2020,12,Baker).

كما أثرت جائحة كوفيد-١٩ على الوضع الأمني في دول شمال أفريقيا. فأولاً، خلقت إعادة نشر معظم قواتها الأمنية لضمان تطبيق قوانين وتدابير مكافحة الوباء وليس مراقبة الحدود، فرصة ذهبية للاطراف الفاعلةغير التقليدية والجماعات الإرهابية للتحرك في المنطقة وبناء شبكات تهريب والقيام بأنشطةغيرمشروعة. بالإضافة إلى ذلك، تستغل الجماعات الإرهابية تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بطرق مختلفة. فمع توقف عدد كبير من الطلاب عن الدراسة بدوام كامل وقضاء الشباب العاطلين عن العملٍ وقتا أطول على الإنترنت، أصبح لدى الجماعات الإرهابية الآن جمهور أسير لخطابها المتطرف ورسائل الكراهية التي تبثها. ولا يمكن لتعزيز سيطرة الحكومات على وسائل التواصل الاجتماعي لمكافحةهذا الوضع. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الارتفاع المسجل في الجرائم الإلكترونية في بلدان شمال أفريقيا إلى زيادة الاتصالات بين الإرهابيين والجهات الإجرامية الأخرى. ثانياً، إستخدمت مجموعة متنوعة من الجماعات الإرهابية كوفيد-١٩ في رواياتها ودعايتهاٍ سعيا لاستغلال الجائحة ونقاط ضعف الدول وكذلك الانقسامات بين المواطنين . لقد وفر كوفيد- ١٩ وفرض الحكومات لحالات الطوارئٍوقودا للروايات الإرهابية الحالية، حيث استخدم الوباء لزيادة الكراهية لمجموعات معينة، ما أدى إلى خطاب عنصري ومعاد للمهاجرين. وتشهد على ذلك الهجمات العنيفة ضد مخيمات المهاجرين واللاجئين والبنية التحتية (كالمستشفيات). كمايوفر الوباء للجماعات الإرهابية (خاصة العاملة في مناطق وجود الدولة فيها ضعيف أو محل نزاع) فرصة تسريع تقديم الخدمات العامة الأساسية وتعزيز الفعالية النسبية لجهود الرعاية غير التقليدية. لقد تم بالفعل إستغلال الإخفاقات الحقيقية أو المتصورة في خطط الدول لمواجهة كوفيد-١٩ في الترويج للعنف المناهض للدولة وتعزيز الروايات، مع تفاقم إنعدام الثقة في النظام المالي، ما أدى إلى زيادة السحب النقدي في بعض البلدان في شمال أفريقيا. وتستغل المنظمات الإجرامية والإرهابية إنتقال الأموال إلى القطاع غير المنظم. ثالثاً،منح تركيز دول المنطقة والجهات الدولية على الأزمة بعض

الأطراف الفاعلة الخارجية فرصة للتدخل كبيرة من المرتزقة من مناطق أخرى في أفريقيا وأماكن أخرى، وزيادة هائلة في تهريب الأسلحة وإعادة في النزاع الدائر في شمال أفريقيا. وأدى هذا الاستخدام الاستراتيجي لفيروس كورونا إلى إستقدام أعداد تعريف الجغرافيا السياسية الإقليمية عن طريق تشكيل تحالفات تعرقل فرص عودة السلام والأمن في البلد السيطرة عليه بنجاح بينما تتعرض في الوقت نفسه للعنف والنزاع والإرهاب والتطرف العنيف. أفريقيا'ومع السعي لإيجاد حلول أفريقية للمشاكل لا يمكن للدول منع كوفيد-١٩ أو الحد منه أوء تماشيامع إعلان الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٠ باعتباره عام ' إسكات البنادق: خلق ظروف مواتية لتنمية المعني.وقد أدى ذلك إلى دعوة قوية من مفوضية الاتحاد الأفريقي لوقف هذا التدخل المزعزع للاستقرار.(2020,18,United Nation).

5- الخاتمة

1- ادت جائحة COVID-19 إلى تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي الهش في دول شمال أفريقيا ، وفاقمت التحديات القائمة وخلقت تحديات جديدة للتحول الديمقراطي في المنطقة.
2- تسريح الكثير من الوظائف والعمال العاطلين عن العمل.
3- توقف تدفق التحويلات المالية للاجيين والمهاجرين.
4- تركت جائحة كوفيد-19 اثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية على دول شمال افريقيا.

التوصيات:

1- توفير الدعم في حالات الطوارئ للفئات الأكثر ضعفاً وتمهيد الطريق لميثاق اجتماعي أكثر إنصافاً واستدامة.

2-تعزيز الانتعاش الاقتصادي ، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للحد من تسريح الوظائف ، وتصميم السياسات المالية لتعزيز التحول الاقتصادي والعمل اللائق ، وتوسيع واستدامة الحيز المالي عن طريق زيادة وتنويع الإيرادات ، وربما تطوير صندوق التضامن الاجتماعي الإقليمي لدعم الفئات والبلدان الأشد فقرا.

3-من الضروري ضمان استمرار تدفق التحويلات لمنع الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لـ COVID-19 على المنطقة. يعد COVID-19 فرصة كبيرة لتكون جزءًا من التحول نحو نظام غذائي صحي ومستدام. قد تشمل السياسات الحكومية التي تدعم خفض عبء الأمراض غير المعدية فرض ضرائب على الأطعمة ذات النسب غير الصحية من السكريات أو الدهون أو الملح ، وتحسين عملية صنع القرار لدى المستهلك بمساعدة التوسيم الإعلامي وتتبع سلوكهم إلى جانب تنفيذ استراتيجية مراعية للتغذية.

4- يمكننا خلال COVID-19 تحسين ظروف حياة الناس بشكل كبير ، وضمان الوصول العادل إلى الأطعمة الصحية والمغذية ، والتي تشمل استخدام الأطعمة ذات القيمة الغذائية العالية والأطعمة المدعمة. من الضروري أن يقر البرنامج بالروابط بين زيادة الوزن والسمنة ، والأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي وفيروس كوفيد -19 ، حيث ستستمر معدلات الوفيات والأمراض المرتبطة بالأمراض غير المعدية في الارتفاع بمعدل ينذر بالخطر ، مما يضع عبئًا إضافيًا على النظم الصحية التي تكافح بالفعل من أجل التأقلم.

6-قائمة المراجع:

1- دايلي صباح،"نبذة عن اكثر الاوبئة فتكا" في التاريخ"منوعات وثقافة، اسطنبول،نشر بتاريخ 2020/3/13م. https://www.dailysabah.com/arabic/arts

2- عامر سليمان،"اشد الاوبئة في التاريخ..كيف تصدى لها العالم؟"TRT عربي/25 مارس2020. https://www.trtarabi.com/explainers/%D8%

3- مجموعة البنك الدولي،"كيف يمكن للشفافية ان تفيد بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا"،2020. http://transparency.org.kw/ar/14/meet13-5

1-Richard Baldwin & Beatrice Wider di Mauro, "Economics in the time of COVID-19", London, Centre for Economic Policy Research, March 2020. https://cepr.org/sites/default/files/news/COVID-19.pdf

2- International Institute for Democracy and Electoral Assistance ,"The Impact of the COVID-19 Pandemic on Constitutionalism and the Rule of Law North African Countries", Analytical report, Webinar, 30 June 2020.

3-United Nation.2020." COVID-19 Crisis in North Africa: The Impact and Mitigation Responses. https://repository.uneca.org/handle/10855/43762

4-Bakr,Noha,2020," American University of Cairo, 'Impact of the COVID-19 Pandemic on State–Citizen Relations".

5- World Food Program (2020), "Impact of COVID-19 in the Middle East, North Africa, Central Asia, and Eastern Europe", Update #2.

6-World Bank. (2020). Data Bank database [database].Available from https://databank.worldbank.org/databases.

6- ECA (2019). "Economic Report on Africa", Economic Commission for Africa, Addis Ababa.

7- UNDESA (2020), mid-year update of World Economic Situation and Prospects 2020, 13 May 2020, New York.

8- UNCTAD (2020), Special edition, Counting the economic costs of coronavirus, 12 March 2020, Geneva (Switzerland).